بعد بيروت دخلت الثورة في أزمة نوعية جديدة.. السبب الرئيسي هو الخط السياسي اليميني الذي بدأ يهدد الثورة بالاحتواء من قبل المشاريع الإمبريالية والرجعية المطروحة كحلول للقضية الفلسطينية.

إن العناصر المتنفذة في قيادة الثورة وصلت لقناعة خلاصتها: لقد بذلنا كل شيء ممكن نتيجة نضال ١٨ سنة، فلنأخذ ما يمكن أخذه مهما كان حجم هذه الحصة.. من هنا قال ياسر عرفات (لعم لمشروع ريغن).

نحن نقف أمام استعدادات حقيقية للتعاطي مع الحلول الأمريكية المعروضة في الساحة في الوقت المناسب، في الوقت الذي يضمن فيه الحصول على حصة للبرجوازية الفلسطينية.. وهذا ينسجم مع طبيعتها.. إن أهدافنا لا يمكن أن تكون قابلة للانتصار بقيادة اليمين، لم يعد ممكناً فصل الثورة الوطنية عن الثورة الديمقراطية.

كنا ننتقد خطوات عرفات قبل ١١/شباط بأنها تغازل الحلول الأمريكية.. أما اتفاق عرفات-حسين في ١١/شباط فهو انخراط في الحلول الأمريكية بما وضعنا أمام مرحلة نوعية في فهم أزمة م.ت.ف.

هذا الاتفاق يمثل استسلاماً واضحاً من شريحة من شرائح البرجوازية الفلسطينية، بما يتيح فرصة تعميم نهج كامب ديفيد على الساحة الفلسطينية-الأردنية.

إن الاتفاق يضرب بشكل واضح، نصاً وفعلاً، وحدانية تمثيل م.ت.ف والميثاق والبرنامج الوطني في العودة والدولة وتقرير المصير. غير وارد استرجاع الأرض التي احتلت عام ٦٧. الوارد هو التفاوض على جزء من الأرض.

في عام ١٩٧٤ عندما شعرنا كجبهة شعبية أن موضوع التسوية خطير ومدمر للساحة الفلسطينية شكلنا جبهة الرفض التي لعبت دوراً في مواجهة نهج التسوية إلى أن وصلنا لوثيقة طرابلس، وهي من حيث النص تنسف أية تسوية إمبريالية رجعية.. إنها جبهة لتصحيح الخط السياسي لمنظمة التحرير.

يجب تحديد خريطة التناقضات بشكل دقيق وإقامة التحالفات ورسم التكتيكات السياسية على أساس هذا التحديد.. علينا أن نقوم بتكتيل وتحشيد كافة القوى لدحر نهج اتفاق عمان